ALGERIA

كلمة

السيد محمد بلعورة

وزير مستشار

أمام اللجنة الأولى

حول النقاش الموضوعي

الأسلحة التقليدية

نيويورك، 19 أكتوبر 2009

السيد الرئيس،

يؤكد الوفد الجزائري إنضمامه للكلمة التي ألقاها وفد أندونيسيا باسم حركة عدم الإنحياز.

لقد شكلت الجهود المبذولة منذ سنوات على مستوى الأمم المتحدة لاعتماد مبادئ ومقاييس تحكم الإتجار بالأسلحة التقليدية إشارة مهمة للوعي المتعاظم والأهمية التي توليها المجموعة الدولية لهذا الموضوع، لما له من تأثير على الأمن والسلم الدوليين ومن عواقب على مستوى القانون الإنساني الدولي. وعليه فقد انضمت الجزائر منذ الوهلة الأولى لهذا الموجود الدولي، بعزم وحزم وبصورة مسؤولة وبناءة.

ذلك أن النجاح الذي نصبو إليه ألا وهو إبرام صك دولي ملزم يقنن تصدير الأسلحة واستيرادها وتحويلها مرهون بمجموعة من الشروط والمبادئ منها:

- الإمتثال لمبادئ القانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المادة 51، التي تضمن للدول حق الدفاع المشروع عن نفسها،
- ضرورة توخي الشفافية، والموضوعية والتوازن في الحقوق والواجبات،
- إلتزام مبدأ التوافق في هذه العملية لضمان مشاركة جميع الأطراف في كل مراحل المفاوضات وخاصة عند إبرام الإتفاقية ودخولها حيز التنفيذ.

وبهذ الصدد يسجل الوفد الجزائري بارتياح التطور الذي عرفه هذا الموضوع خلال الدورة 64، هذا التطور الذي سيسمح بالتحاق أطراف مهمة بمشروع القرار وبالمعاهدة لاحقا حول معاهدة الإتجار بالأسلحة، ويحيي روح التوافق والمسؤولية التي اتسم بها المتبنون لمشروع القرار.

السيد الرئيس،

إن هذا التطور سوف تكون له لا محالة آثار مباشرة لخدمة غايات وأهداف برنامج الأمم المتحدة للوقاية من الإتجار غير المشروع للأسلحة الخفيفة ومكافحته، لسنة 2010.

فالجزائر، إيمانا منها بأهميته القصوى، قد عملت على تنفيذ برنامج العمل هذا تنفيذا دقيقا وترقية ما جاء فيه من بنود خاصة ما تعلق بالجانب التشريعي والتنظيمي والتعاون الجهوي والدولي.

يظل الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة مصدر إنشغال كبير لبلادي، فهو يغذي الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية ويشكل تهديدا مستمرا لاستقرار بلداننا وأمن مجتمعاتنا. كما تعد الأسلحة الصغيرة بمثابة السلاح الفتاك في الكثير من أنحاء العالم ولا سيما في إفريقيا، وهي مسؤولة عن مقتل مئات الأفراد يوميا، أغلبيتم الساحقة من المدنيين.

وعليه فأننا ندعو لتكاتف الجهود لمواجهة هذا التحدي، وننظر الى الإجتماع القادم للدول الأطراف في البرنامج، المزمع عقده في جوان 2010 والأمل يحدونا في أن نضع إطارا زمنيا وأهدافا محددة للدفع بتنفيد بنود هذا البرنامج بصورة أنجح، ولا سيما التعاون الجهوي والدولي لمكافحة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة.

السيد الرئيس،

لا زالت الإلغام المضادة للأفراد تحصد المزيد من الأرواح يوميا، أغلبها من المدنيين، وتعزل مناطق بأكملها خاصة في الأرياف.
حقا إن الألغام تمثل تحديا كبيرا له أثار مدمرة لا على مستوى الإنساني فحسب بل وعلى المستوى الإقتصادي والإجتماعي. من هذا المنطلق، صادقت الجزائر على إتفاقية منع الألغام المضادة للأطراف، وظلت منذ دخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ، طرفا نشطا فيها سواء تعلق ذلك بتطبيق الإتفاقية على المستوى الوطني، أو على فيما يخص ترقية أهدافها على المستوى الدولي وصمان عالميتها.

وإذ نشيد بالتطور الحاصل في التعامل مع مسألة الألغام منذ إتفاقية أوتاوه، فإننا ندعو الدول التي لم تلتحق بعد بهذا الصك الدولي الهام أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن حتى لا تظل عشرات الملايين من الألغام خارج إطار هذه الإتفاقية.
وحتى يتم الدفع بجهدنا الجماعي لتنفيذ ما جاء فيها خاصة في مجالات نزع الألغام ومساعدة الضحايا.

السيد الرئيس،

يؤكد وفد بلادي على ضرورة توخي مبادئ التدرج، والشفافية والتوافق في التعامل مع المسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية التي يبقى إطار الأمم المتحدة، الإطار الأمثل لمناقشتها والتفاوض بشأنها.

وعلى الأهمية التي نوليها لهذه المسألة المعقدة، ألا وهي مسألة الأسلحة التقليدية، فإن ذلك لا يعني البتة أي تغيير أو مراجعة في الأولية القصوى التي تظل تطبع ضرورة إزالة أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها نزع السلاح النووي الذي يمثل أكبر تهديد على الإطلاق للمجتمع الدولي وللإنسانية جمعاء.